قياس أثر الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. دراسة تطبيقية

الاستـلام: 04/ 09 /2025
التحكيم: 12/ 09 /2025
القبـــول: 13/ 09 /2025

أحمد محمد سلامة شمعون [1،*]
بدر صالح العبدي [2]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك خالد ، أبها ، السعودية
2 قسم إدارة الأعمال - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك خالد ، أبها ، السعودية
* عنوان المراسلة: azamalmoal@gmail.com

قياس أثر الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. دراسة تطبيقية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، واختبار العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي. اعتمد الباحثون على منهجية تحليلية متعددة، شملت اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، واختبارات جذر الوحدة، بالإضافة إلى تحليل الانحدار باستخدام نموذج انحدار العتبة. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الضرائب والنمو الاقتصادي، حيث تبيّن أن زيادة الإيرادات غير النفطية ترتبط بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. كما كشف نموذج انحدار العتبة عن وجود نظامين حاكمين للعلاقة: النظام الأول :عندما تقل الإيرادات عن مستوى 11.04، فإن زيادة الضرائب بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.17%. النظام الثاني :عند تجاوز الإيرادات مستوى 11.04، تؤدي نفس الزيادة بنسبة 1٪ إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.23%. تشير هذه النتائج إلى أن الضرائب والرسوم تلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز النمو الاقتصادي، مع قدرة تفسيرية للنموذج بلغت 82.5٪. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بزيادة الضرائب على السلع غير الضرورية، مع توجيه الزيادات الضريبية نحو الإنفاق الحكومي الاستثماري لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: ***الضرائب، الرسوم، النمو الاقتصادي، منحنى لافر، نموذج انحدار العتبة.***

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

Measuring the Impact of Taxes and Fees on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia. An Applied Study

Ahmed Mohamed Salama Shamoun [1,*]
Badr Saleh Al-Abdi [2]

Abstract:

This study aimed to measure the impact of taxes and fees on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia and to examine the long-term relationship between non-oil government revenues and GDP. The researchers employed a comprehensive analytical methodology, including the Johansen cointegration test, unit root tests, and threshold regression analysis. The results indicated the existence of a long-term equilibrium relationship between taxes and economic growth, showing that increases in non-oil revenues are associated with higher GDP. The threshold regression model identified two governing regimes for this relationship:

Regime 1: When revenues are below the threshold of 11.04, a 1% increase in taxes leads to a 0.17% increase in GDP. Regime 2: When revenues exceed the threshold of 11.04, the same 1% increase in taxes results in a 0.23% rise in GDP. These findings suggest that taxes and fees positively contribute to economic growth, with the model explaining 82.5% of the variation. Based on these results, the study recommends increasing taxes on non-essential goods while directing the additional revenues toward government investment expenditure to promote sustainable economic development.

Keywords: *Taxes, fees, GDP, Laffer curve, Threshold Regression*

[1] Department of Economics - College of Business Administration - King Khalid University, Abha, Saudi Arabia
[2] Department of Business Administration - College of Business Administration - King Khalid University, Abha, Saudi Arabia
* Corresponding Email Address: azamalmoal@gmail.com

المقدمة

يُعَدّ موضوع الضرائب والرسوم من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية والسياسات المالية المعاصرة، نظرًا لتأثيره المباشر في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. فالضرائب تُعَدّ أحد المصادر الرئيسة للإيرادات الحكومية، وتسهم في تمويل الإنفاق العام الذي يشمل قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. وفي المملكة العربية السعودية، تشكّل الضرائب والرسوم غير النفطية ركيزة أساسية ضمن استراتيجيات تنويع مصادر الإيرادات، خصوصًا في ظل الجهود الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على النفط (البنك المركزي السعودي، 2024).

ومن خلال رؤية المملكة 2030، تؤكد السياسات الاقتصادية على أهمية تنمية الإيرادات غير النفطية بوصفها أحد المسارات الرئيسة لدعم استدامة الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، تسعى الحكومة السعودية إلى تحقيق التوازن بين تعظيم الإيرادات الضريبية وتعزيز النمو الاقتصادي عبر تبني سياسات مالية تشجع نمو القطاعات غير النفطية. وتتزايد أهمية دراسة أثر الضرائب والرسوم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة في ظل التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد السعودي في سياق تطور سياساته المالية والاقتصادية (Al-tarawneh, A., et al 2020).

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية. وتعتمد الدراسة على منهجية إحصائية متقدمة تتمثل في نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression)، الذي يتيح تحليل التغيرات الهيكلية في العلاقة بين المتغيرات عبر الزمن، بما يوفر تصورًا أكثر دقة حول كيفية تأثير الضرائب والرسوم على الأداء الاقتصادي. وتأتي أهمية هذه الدراسة في ضوء رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز دور القطاعات غير النفطية، حيث تسهم النتائج المتوقعة في صياغة توصيات عملية تدعم صُنّاع القرار في تبني سياسات مالية تحقق التوازن بين تعظيم الإيرادات وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

المشكلة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل العلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. فعلى الرغم من أن المملكة تعد من أكبر الاقتصادات المصدّرة للنفط، فإن اعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية جعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، مما يهدد استدامة المالية العامة على المدى الطويل. ومع تزايد النفقات الحكومية واحتياجات التنمية الاقتصادية، برزت الحاجة إلى تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز دور الضرائب والرسوم في تحقيق استقرار مالي واقتصادي مستدام. فإن هذه الضرائب والرسوم قد تحمل في طياتها تحديات، إذ يمكن أن تؤثر زيادتها على وتيرة النمو الاقتصادي، خصوصًا في الاقتصادات النامية مثل المملكة. ومن هنا تتشكل إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تؤثر الإيرادات الحكومية غير النفطية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟ وهل تسهم هذه الإيرادات في تحفيز الاقتصاد الوطني دون أن تفرض أعباءً على القطاعات الإنتاجية الأخرى؟ وتكمن أهمية هذه الإشكالية في أن الإجابة عنها ستساعد صُنّاع القرار على صياغة سياسات مالية أكثر توازنًا، تضمن استدامة الإيرادات غير النفطية وتدعم في الوقت ذاته تحقيق النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة إلى فحص وجود علاقة طويلة الأجل

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والنمو الاقتصادي في المملكة، وقياس الأثر الدقيق لهذه الإيرادات باستخدام أدوات تحليلية متقدمة، مع مراعاة الانكسارات الهيكلية المحتملة في السلاسل الزمنية للبيانات. ويمكن بلورة تساؤلات الدراسة وفق الآتي:

1. هل توجد علاقة حقيقية طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
2. هل توجد انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تستدعي إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression) ؟
3. ما هي الأنظمة المختلفة الحاكمة للعلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة؟
4. ما هو الأثر الدقيق للتغيرات بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة؟

ما هي أهم الإجراءات والآليات المقترحة التي تسهم بها دراستنا الحالية في تطوير النظام الضريبي وتفعيل دوره التنموي في المملكة العربية السعودية؟

الأهداف

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تتماشى مع التساؤلات البحثية المطروحة، وهي:

1. اختبار العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2. تحليل الانكسارات الهيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.
3. تحديد الأنظمة أو المراحل التي تحكم العلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والنمو الاقتصادي.
4. قياس الأثر المباشر وغير المباشر للتغيرات في الإيرادات الحكومية غير النفطية على النمو الاقتصادي.
5. اقتراح سياسات مالية عملية من شأنها تحسين كفاءة النظام الضريبي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

الأهمية

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من بعدين أساسيين:

الأهمية العلمية:

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية من خلال تناول العلاقة بين الضرائب والرسوم والنمو الاقتصادي في سياق اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النفط. كما تبرز قيمتها في ظل التوجه نحو تنويع مصادر الدخل في المملكة، وهو ما يجعل النتائج قابلة للتعميم أو المقارنة مع تجارب دول أخرى تمر بتحولات اقتصادية مماثلة.

الأهمية التطبيقية:

توفر الدراسة نتائج عملية يمكن أن يستفيد منها صُنّاع القرار في المملكة لتطوير السياسات الضريبية بما يحقق التوازن بين تعظيم الإيرادات غير النفطية وضمان استدامة النمو الاقتصادي. كما تتيح التوصيات المستخلصة فرصًا لتحسين كفاءة النظام المالي وتعزيز استقراره على المدى الطويل.

الإطار النظري

ترجع الجذور الفكرية لدراسة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي إلى ما يُعرف بـ منحنى لافر(Laffer Curve) ، الذي يوضح العلاقة غير الخطية بين معدلات الضرائب والإيرادات الضريبية. ورغم ارتباط المنحنى بالاقتصادي الأمريكي أرثر لافر (1974)، فإن جذوره الفكرية تعود إلى المفكر المسلم عبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر، حيث أشار في المقدمة إلى أن فرض الضرائب المعتدلة يعزز النشاط الاقتصادي والإيرادات، بينما تؤدي الضرائب المرتفعة إلى ضعف الحوافز الاقتصادية وانخفاض الإيرادات. وقد دفع هذا بعض الباحثين إلى تسميته بـ منحنى خلدون–لافر(Khaldun-Laffer Curve) (Hsing 1996) .

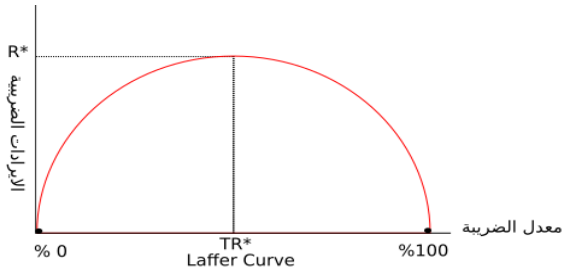

شكل(1) منحنى "خلدون- لافر"

يمثل المنحنى العلاقة بين معدل الضريبة (t) على المحور الأفقي والإيرادات الضريبية (TR) على المحور الرأسي. ويُظهر أن الإيرادات تساوي صفرًا عند معدل 0٪ (لغياب الضرائب أصلًا) وعند معدل 100٪ (لغياب الحافز على العمل والإنتاج). وبين هذين الحدّين يوجد معدل ضريبي أمثل يعظم الإيرادات. ففي الجزء الصاعد من المنحنى، تؤدي زيادة المعدلات إلى زيادة الإيرادات، بينما في الجزء الهابط تؤدي الزيادة إلى نتائج عكسية.

تدعم دراسات عديدة هذه الفرضية، منها دراسة Hsing (1996) التي قدرت المعدل الضريبي الأمثل في الولايات المتحدة بين 32.67٪ و35.21٪، مقارنة بمعدل فعلي بلغ 19.58٪ عام 1991. وفي السويد، أظهرت دراسة Laffer, A. B., & Moore, S. (2010) أن الضرائب المرتفعة أسهمت في انخفاض الإيرادات. أما في التشيك، فقدر Karas (2012) المعدل الأمثل عند 33.13٪، مؤكدًا العلاقة العكسية على شكل حرف U بين المعدلات الضريبية والحصيلة.

كما وجدت دراسات Hansen, B. (2011) أن فرضية لافر صحيحة فيما يتعلق بضرائب العمل ورأس المال في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. وقد خلصت إلى أنه لتحقيق "التمويل الذاتي" (أي زيادة الإيرادات من دون فرض ضرائب جديدة)، ينبغي خفض ضرائب العمل ورأس المال بنسب كبيرة تراوحت بين 32٪ و79٪ في بعض الاقتصادات.

بناءً على ذلك، يُعد منحنى خلدون–لافر إطارًا نظريًا مهمًا لفهم العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي، خاصة في الاقتصادات الساعية لتنويع مصادر دخلها. فهو يوضح أن الزيادة غير المدروسة في الضرائب قد تضعف النشاط الاقتصادي وتقلل من الإيرادات، بينما تمثل المعدلات المعتدلة أداة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنمو.

مراجعة الأدبيات

الدراسات التطبيقية الأجنبية:

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في سياقات مختلفة، مستخدمةً نماذج وأساليب تحليلية متنوعة. ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1. دراسات العلاقة العامة بين الضرائب والنمو:

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

مثل دراسة Kessy & Sukartini (2024) التي تناولت 21 دولة أفريقية، وأكدت الدور الإيجابي للضرائب في دعم النمو الاقتصادي، ودراسة Yossinomita & Hodijah (2024) في إندونيسيا التي أظهرت أن الناتج المحلي يعزز الإيرادات الضريبية. كما وجدت Zahra & Abbas (2022) في باكستان أثرًا إيجابيًا لزيادة الإيرادات الضريبية على النمو باستخدام منهجية ARDL.

2. دراسات على اقتصادات نفطية أو مشابهة:

مثل دراسة Mohammed, D. (2025) في الجزائر التي أظهرت أن زيادة الضغط الضريبي بشكل مفرط يضعف النمو، ودراسة Bawa, A. (2022).) في نيجيريا التي أكدت العلاقة الإيجابية بين ضرائب أرباح البترول والنمو. كما أن Albishi et al. (2020) ركزت على السعودية نفسها، حيث أظهرت أن ضريبة القيمة المضافة عززت الإيرادات العامة، وهو ما يعكس بداية تطبيق السياسات الضريبية الجديدة في ضوء رؤية 2030.

3. دراسات وظفت فرضية لافر أو اختبرت المعدل الأمثل للضرائب:

تشمل دراسة Wang & Rousek (2021) في دول V4 التي قدرت المعدل الأمثل عند 18.26٪، ودراسة F. Martins & Lopes (2020) في منطقة اليورو التي أبرزت تباين المعدلات المثلى بين الدول. أما Sen & Kaya (2017) فقدرت المعدل الأمثل لضريبة الدخل في تركيا عند 15٪، في حين طرحت Tavor, T., et al. (2022). مقاربة نقدية لفرضية لافر بافتراض وجود أكثر من ذروة واحدة للمنحنى. هذه الدراسات تعزز مكانة منحنى خلدون–لافر كإطار نظري لتحليل العلاقة غير الخطية بين معدلات الضرائب والإيرادات.

من خلال استعراض هذه الدراسات، يتبين أن تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي ليس موحدًا، بل يختلف باختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد. كما أن الدراسات التي طبقت فرضية لافر أظهرت أهميتها في تحديد المعدلات المثلى للضرائب، لكن نتائجها ليست قاعدة عامة، مما يبرز الحاجة إلى دراسات متخصصة في السياق السعودي باستخدام نماذج تحليلية متقدمة.

الدراسات التطبيقية العربية:

تعددت الدراسات العربية التي تناولت أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والإيرادات الحكومية، واختلفت من حيث السياق والمنهجية. ويمكن عرض أبرزها كما يلي:

1. في المملكة العربية السعودية:

تناولت دراسة الثميري .أمتثال (2021) الأثر الكلي لفرض ضريبة الدخل باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي، وأظهرت أن فرض ضريبة دخل بنسبة 5٪ سيؤدي إلى زيادة طفيفة في النمو الاقتصادي وتحسين في المؤشرات الكلية، مع ارتفاع مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية.

دراسة السليمي . إيناس (2019) ركزت على البعد الاجتماعي لضريبة القيمة المضافة من خلال دراسة ميدانية على الأسر السعودية، وأظهرت ارتباطًا بين اتجاهات الأسرة نحو الضريبة وسلوكيات ترشيد الاستهلاك.

2. في مصر والأردن وليبيا:

هدفت دراسة محمود حسن (2020) إلى اختبار فرضية منحنى لافر باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression)، وأظهرت النتائج وجود علاقة غير خطية بين معدلات الضرائب والإيرادات عبر ثلاث مراحل، مؤكدة الحاجة إلى إصلاح النظام الضريبي.

أ- دراسة المصري ، سامي (2019) في الأردن اعتمدت على نموذج التكامل المشترك(ARDL) ، وخلصت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الضرائب والنمو الاقتصادي، حيث كانت ضريبة الدخل إيجابية الأثر، بينما ضريبة المبيعات سلبية.

ب- دراسة الأصفر يوسف. والصالحي، عبد العزيز (2016) في ليبيا اعتمدت على منحنى لافر لقياس أثر معدلات الضرائب على الحصيلة الضريبية، وأظهرت أن التغييرات الكبيرة في معدلات الضرائب تزيد من ظاهرة التهرب الضريبي، مما يقلل من فاعلية النظام الضريبي.

من خلال هذه الدراسات، يمكن استخلاص عدة ملاحظات:

تنوع المناهج والنماذج :فقد استخدمت الدراسات العربية نماذج كمية مختلفة مثل التوازن العام الديناميكي، انحدار العتبة، ARDL، ومنحنى لافر.

تفاوت النتائج باختلاف السياق :ففي السعودية ومصر مثلاً ، أظهرت النتائج إمكانية زيادة الإيرادات عبر إصلاح النظام الضريبي أو فرض ضرائب جديدة، بينما في الأردن وليبيا برزت تحديات تتعلق بآثار سلبية للضرائب المرتفعة أو التهرب الضريبي.

الفجوة البحثية :رغم وجود دراسات عربية حول الضرائب والنمو، فإن عدد الدراسات التي طبقت منهجية انحدار العتبة أو اختبرت فرضية لافر بشكل صريح في السياق الخليجي أو السعودي يظل محدودًا، وهو ما تسعى هذه الدراسة الحالية إلى معالجته.

الدروس المستفادة من الدراسات التطبيقية السابقة وتميز الدراسة الحالية:

بعد استعراض أهم الدراسات التطبيقية السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس المهمة التي تسلط الضوء على الفجوات والمعوقات الموجودة في الأدبيات الحالية، إضافة إلى التميز الواضح لدراستنا الحالية:

- أهمية العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي ما زالت العلاقة بين الضرائب والرسوم والنمو الاقتصادي تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين والممارسين على كافة المستويات العلمية والاقتصادية والسياسية. يعتبر التحليل الدقيق لهذه العلاقة ضروريًا لتحديد الآليات والإجراءات العملية التي يجب اتباعها في السياسة المالية الخاصة بالضرائب والرسوم. هذا التحليل يساعد في فهم كيفية تأثير الضرائب كأداة أساسية في الاقتصاد على النشاط الاقتصادي بشكل عام.
- اختلاف نتائج الدراسات التطبيقية: اختلفت نتائج الدراسات التطبيقية السابقة بشأن العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي. ففي بعض الدراسات مثل دراسة (Kessy and Sukartini, 2024) ودراسة (Yossinomita and Hodijah, 2024)، تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة بين الضرائب والنمو الاقتصادي. بينما دراسات أخرى مثل (Sakina, 2021) ودراسة (المصري والمومني، 2019) أظهرت علاقة سلبية بين الضرائب والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، من الضروري التأكيد على أن نتائج قياس الأثر النهائي للتغيرات في حجم الضرائب على النمو الاقتصادي تكون مرهونة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة. لذا ينصح دائمًا بدراسة هذه العلاقة من منظور كل دولة على حدة وفقًا لظروفها الفريدة. هذه النقطة تعد واحدة من أبرز الأسباب التي تدفعنا إلى دراسة هذه العلاقة في السياق السعودي بشكل منفصل.

تميز الدراسة الحالية:

تميزت دراستنا الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة من عدة نواح:

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

- المنهجية الكمية الدقيقة :تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت قياس العلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية كمية دقيقة. حيث اعتمدت الدراسة على نموذج انحدار العتبة(Threshold Regression Test) ، وأيضًا على إجراء التكامل المشترك لبيان العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.
- التوجه التحليلي الكمي :في حين أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في المملكة العربية السعودية اعتمدت على المنهجية الوصفية واستخدام الاستبيانات، فإن الدراسة الحالية تبتعد عن هذه المنهجية وتستند إلى أساليب تحليلية كمية معمقة، مما يعطيها ميزة في تقديم نتائج أكثر دقة وموثوقية.
- محدودية الدراسات السابقة :تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات القليلة (على حد علم الباحثين) التي تناولت هذا الموضوع باستخدام المنهجية الكمية المتبعة في المملكة، مما يميزها عن الدراسات السابقة التي غالبًا ما تقتصر على التفسير الوصفي أو المعالجة بشكل عام دون التطرق إلى الأبعاد الكمية العميقة.
- صياغة فرضيات الدراسة الحالية: إن صياغة فرضيات الدراسة الحالية هي ثمرة من ثمرات استعراض الدراسات التطبيقية السابقة. بناءً على الدروس المستفادة من هذه الدراسات، قمنا بتحديد الفرضيات التي تساهم في فهم العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في سياقها الخاص. ومن المهم أن نذكر أن هذه الفرضيات تستند إلى منهجيات تحليلية راسخة وتستفيد من التجارب السابقة لتحديد مسارات البحث المستقبلية وتحقيق أهداف الدراسة.

تقدم دراستنا الحالية إضافة نوعية للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال استخدام منهجية كمية دقيقة واختيار أدوات تحليل متقدمة (مثل نموذج انحدار العتبة). كما تساهم هذه الدراسة في معالجة الفجوات التي تم تحديدها في الدراسات السابقة وتقدم رؤى مبتكرة تدعم السياسة المالية للبلاد.

تطور الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي بالمملكة خلال (1970–2023):

تطور الإيرادات الحكومية(النفطية وغير النفطية) وعلاقتها بالعجز أو الفائض في الميزانية العامة:

واجهت المملكة العربية السعودية تحديات مالية كبيرة على مدى العقود الماضية، نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة. فقد أظهرت البيانات أن الإيرادات غير النفطية شكّلت فقط 22٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية في الفترة بين 1970 و2023، مقابل 78٪ للإيرادات النفطية، مما يعكس هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني. أسهمت فترات ارتفاع أسعار النفط، مثل الأعوام 2011–2013 (حين تجاوزت الإيرادات النفطية التريليون ريال)، في تأخير تنويع مصادر الدخل. في المقابل، أدت الأزمات النفطية المتكررة، مثل أعوام 1986، 1997، 2008، و2014، إلى تذبذب الإيرادات النفطية، وانعكس ذلك بشكل مباشر على استقرار الميزانية، حيث سجلت عجوزات مالية متكررة منذ عام 2014، بلغت ذروتها في عام 2023 بعجز قدره -809 مليار ريال، أي -2.75٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتظهر البيانات (الشكلان 2 و3) أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الإيرادات النفطية والعجز أو الفائض في الميزانية، مما يؤكد الحاجة الملحّة لتعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق الاستدامة المالية ضمن إطار رؤية المملكة 2030.

جدول(1) الإيرادات الحكومية النفطية وغير النفطية (الضرائب والرسوم) والعجز الفعلي في الموازنة العامة للدولة

العام	إجمالي الإيرادات الحكومية	الإيرادات الحكومية النفطية	الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)	(*) معدل نمو الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) ٪	(*) نسبة مساهمة الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) إلى الإيرادات الحكومية ٪	الفائض أو العجز الفعلي في الموازنة العامة للدولة	(*) نسبة الفائض أو العجز للناتج المحلي الإجمالي ٪
1970	7940	7122	818	------	10.30227	1647	7.298914
1971	11120	9685	1435	75.4279	12.90468	2990	9.804243
1972	15368	13480	1888	31.5679	12.28527	5210	13.61771
1973	41705	39285	2420	28.178	5.802662	23110	43.17205
1974	100103	94190	5913	144.3388	5.906916	65064	40.7368
1975	103384	93481	9903	67.4784	9.578852	22149	13.53272
1976	135957	121191	14766	49.1063	10.86079	7684	3.409822
1977	130659	114042	16617	12.5356	12.71784	-7389	-2.83148
1978	131505	115078	16427	-1.143	12.49154	-16467	-6.04813
1979	211196	189295	21901	33.3232	10.36999	25472	6.784049
1980	348100	319305	28795	31.478	8.272048	111345	20.37032
1981	368006	328594	39412	36.871	10.70961	83356	13.39752
1982	246182	186006	60176	52.6845	24.4437	1270	0.242275
1983	206419	145123	61296	1.8612	29.69494	-23767	-5.33838
1984	171509	121348	50161	-18.166	29.24686	-44854	-10.6696
1985	133565	88425	45140	-10.01	33.79628	-50439	-13.4033
1986	76498	42464	34034	-24.603	44.49005	-60924	-18.9193
1987	103811	67405	36406	6.9695	35.0695	-81108	-25.2727
1988	84600	48400	36200	-0.566	42.7896	-56256	-17.0205
1989	114600	75900	38700	6.9061	33.76963	-40270	-11.2781
1990	158319.5	123148.5	35171	-9.119	22.2152	-85393	-9.1901
1991	158319.5	123148.5	35171	0	22.2152	-85393	-9.1901
1992	169647	128790	40857	16.1667	24.08354	-69340	-13.5839
1993	141445	105976	35469	-13.187	25.07618	-46445	-9.38459
1994	128991	95505	33486	-5.591	25.95995	-34785	-6.91475
1995	146500	105728	40772	21.7583	27.83072	-27443	-5.14392
1996	179085	135982	43103	5.7172	24.06846	-19032	-3.22168
1997	205500	159985	45515	5.5959	22.14842	-15772	-2.55251
1998	141608	79998	61610	35.362	43.50743	-48452	-8.86347
1999	147454	104447	43007	-30.195	29.16638	-36387	-6.02844
2000	258065	214424	43641	1.4742	16.91086	22743	3.200179
2001	228159	183915	44244	1.3817	19.39174	-26981	-3.90736
2002	213000	166100	46900	6.0031	22.01878	-20500	-2.88318
2003	293000	231000	62000	32.1962	21.16041	36000	4.448407
2004	392291	330000	62291	0.4694	15.87877	107091	11.03708
2005	564335	504540	59795	-4.007	10.59566	217861	17.70118
2006	673682	604470	69212	15.7488	10.27369	280360	19.86268
2007	642800	562186	80614	16.474	12.54107	176552	11.32597

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

29.80264	580924	10.68345	45.9101	117624	983369	1100993	**2008**
-5.38363	-86629	14.78703	-35.91	75385	434420	509805	**2009**
4.391508	86986	9.534306	-6.298	70637	670235	740872	**2010**
11.55384	290827	7.441878	17.7357	83165	1034362	1117527	**2011**
11.93302	329340	8.1602	22.3111	101720	1144818	1246538	**2012**
5.638648	157878	10.19979	15.5761	117564	1035048	1152612	**2013**
-3.54199	-100462	12.19008	7.851	126794	913347	1040141	**2014**
-15.8385	-388599	27.1361	31.1269	166261	446432	612693	**2015**
-12.8615	-311056	35.76023	11.7273	185759	333698	519457	**2016**
-9.23589	-238489	36.96418	37.6036	255611	435899	691510	**2017**
-5.89459	-173858	32.5052	15.1633	294370	611239	905609	**2018**
-4.45917	-132599	35.86594	12.9266	332422	594424	926846	**2019**
-11.1943	-293900	47.16922	10.9388	368785	413049	781834	**2020**
-2.7949	-73447	41.7711	9.3577	403295	562191	965486	**2021**
3.8088	103855	32.4004	1.8834	410891	857272	1268164	**2022**
-2.7574	-80946	37.7573	11.3988	457728	754562	1212290	**2023**

المصدر: البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2024 م

(*): من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات المرفقة بالجدول.

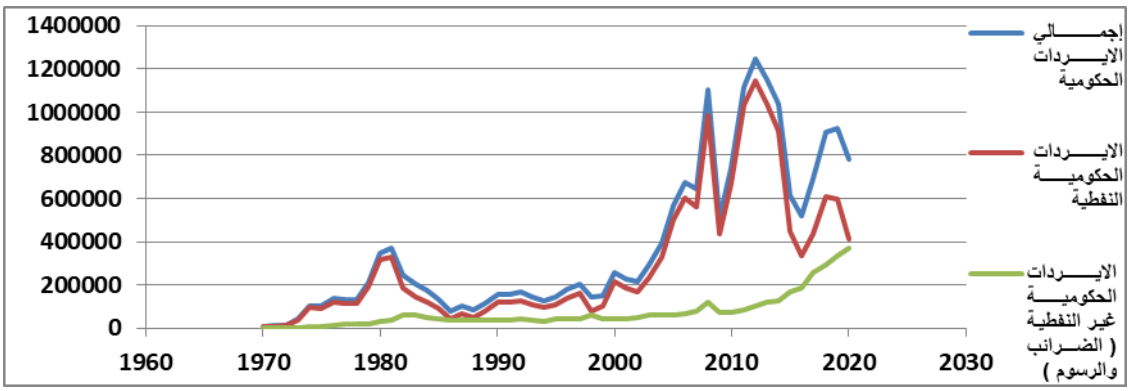

شكل(2) إجمالي الإيرادات الحكومية والإيرادات الحكومية النفطية والإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الفترة (1970-2023) والواردة بالجدول رقم (1).

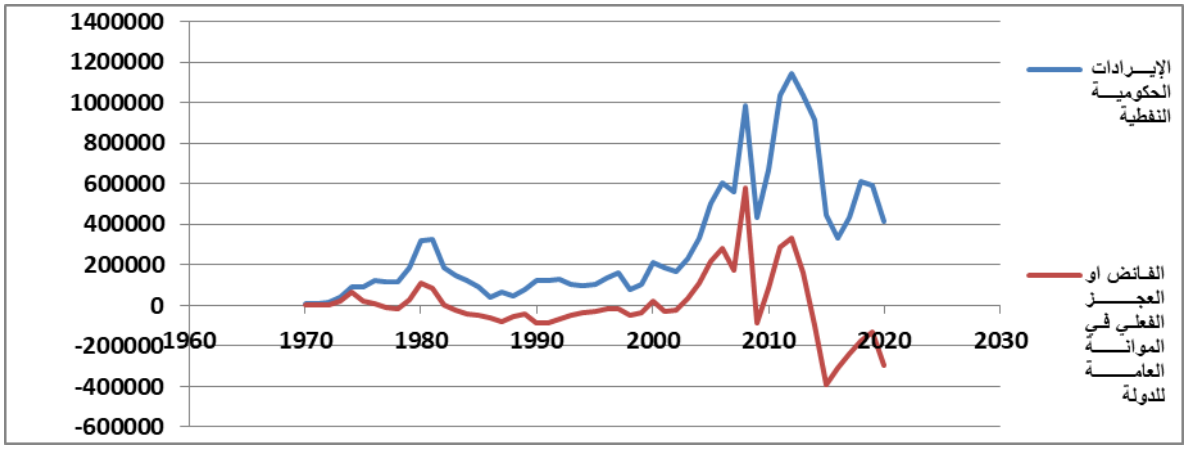

شكل (3) الفائض أو العجز الفعلي في الموازنة العامة للدولة في الفترة (1970-2023)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الفترة (1970-2023) والواردة بالجدول رقم (1).

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100):

يشكّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مؤشرًا رئيسيًا لقياس الأداء الاقتصادي. وبحسب تقرير البنك المركزي السعودي لعام 2023، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في المملكة 3.8٪ خلال الفترة 1970–2023، مع تسجيل معدلات نمو سالبة في بعض السنوات، خصوصًا في الثمانينيات نتيجة انخفاض أسعار النفط من 76.09 إلى 21.47 دولارًا للبرميل. وبلغ متوسط مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي 58٪ خلال نفس الفترة، مما يعكس اعتماد الاقتصاد على النفط وضرورة تنويع مصادر الدخل.

جدول(2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ونسبة مساهمة القطاع النفطي فيه

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100)	(*) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ٪	القطاع النفطي	(*) نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100)٪
1970	484432.8	------	376521	77.724093
1971	583800.7	20.51221552	465821	79.79109994
1972	717669.9	22.93063369	583654	81.32624762
1973	891134.6	24.17054136	732407	82.18814531
1974	1035748	16.22800865	818556	79.03042053
1975	943270.5	-8.928571429	674905	71.5494654
1976	1111370	17.82092199	836421	75.26035434
1977	1190204	7.093407236	894383	75.14535323
1978	1128079	-5.219693431	814734	72.22313331
1979	1262539	11.91937799	934089	73.98496205
1980	1333904	5.652498655	976849	73.23233156
1981	1359821	1.94294342	968502	71.22275652
1982	1077932	-20.72986077	660618	61.28568407
1983	904908.9	-16.05139285	477398	52.75647084
1984	862727	-4.661452661	437213	50.67802445
1985	778227.2	-9.794500462	355458	45.67535033
1986	910625.1	17.01275669	510432	56.05292452
1987	850227.9	-6.632498928	451647	53.12069858
1988	961686.9	13.10930869	551082	57.30368169
1989	956849.5	-0.503011947	540653	56.50345221
1990	1102228	15.19345519	671820	60.95109179
1991	1267649	15.00787496	828143	65.32904613
1992	1318197	3.987539137	854112	64.7939572
1993	1300220	-1.363756707	827228	63.62215625
1994	1307485	0.558751596	829987	63.47965751
1995	1310258	0.212086563	827646	63.16664352
1996	1344815	2.637419501	843751	62.74104617
1997	1359658	1.103720586	832896	61.25775747
1998	1398998	2.893374657	858219	61.34526282
1999	1346350	-3.763264851	790547	58.71779255
2000	1422088	5.625431723	845785	59.47487075
2001	1404870	-1.21075489	812634	57.84407098
2002	1365264	-2.819193235	753595	55.1977493
2003	1518748	11.24207479	884789	58.25778865
2004	1639617	7.958463155	946764	57.7429973

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

57.01464928	986927	5.573801687	1731006	**2005**
54.69107063	973104	2.78843632	1779274	**2006**
51.58301874	934756	1.847101683	1812139	**2007**
50.69705214	976118	6.249796511	1925394	**2008**
46.82229039	882949	-2.059266831	1885745	**2009**
44.51887087	881820	5.039546704	1980778	**2010**
45.39517981	989067	9.996829529	2178793	**2011**
45.2544282	1039358	5.411528309	2296699	**2012**
43.34527639	1022382	2.699265337	2358693	**2013**
42.68993362	1043701	3.65236171	2444841	**2014**
43.16737498	1098712	4.106442914	2545237	**2015**
43.98784585	1138299	1.670610635	2587758	**2016**
42.948689	1103168	-0.741413996	2568572	**2017**
43.20478758	1137646	2.514081754	2633148	**2018**
41.49113265	1096170	0.333820963	2641938	**2019**
40.40228632	1023238	-4.137644411	2532624	**2020**
40.40226801	1061711	3.759973845	2627850	**2021**
40.40228001	1101632	3.760031965	2726658	**2022****
38.9381981	1143053	7.66135687	2935557	**2023****

المصدر: البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2024. (*): من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات المرفقة بالجدول. (**) تقديرية.

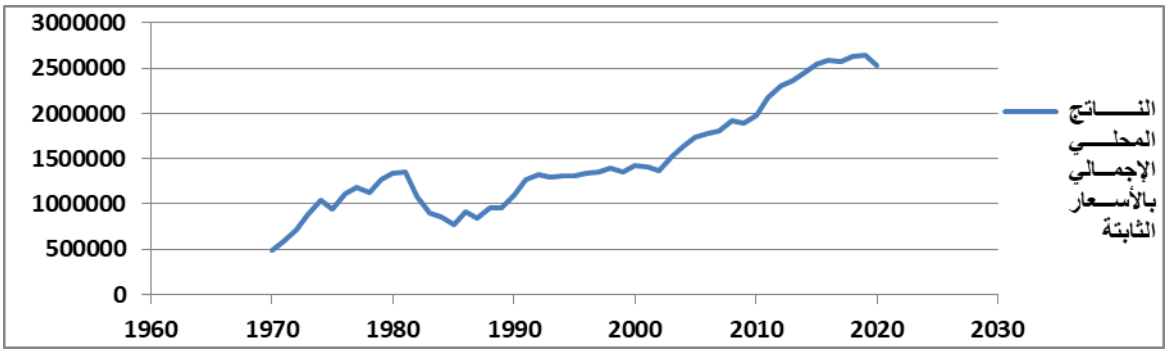

شكل(4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الفترة (1970-2023) والواردة بالجدول رقم (2).

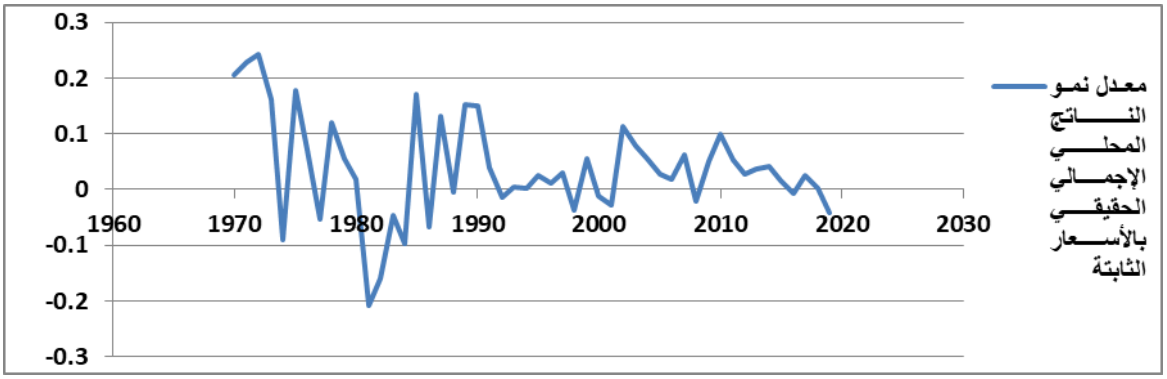

شكل(5) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الفترة (1970-2023) والواردة بالجدول رقم (2).

منهجية الدراسة التطبيقية:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية قياسية متقدمة. تتبع الدراسة منهجية نموذج انحدار العتبة لاختبار وجود انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية للمتحولات الاقتصادية، كما تعتمد على اختبار التكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات والنمو الاقتصادي. وانطلاقا من الإطار النظري ومما توصلت إليه الدراسات التطبيقية السابقة، ومن أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم وضع فرضيات الدراسة الراهنة على الصورة العدمية لتتناسب مع المنهجية القياسية والتحليلية المتبعة في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

- **H01: لا توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) وبين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.**
- **H02: لا توجد انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تستدعي إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة** Threshold Regression test.
- **H03: لا توجد أنظمة مختلفة حاكمة للعلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) وبين النمو الاقتصادي في المملكة.**
- **H04: لا توجد علاقة موجبة ومعنوية بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) وبين النمو الاقتصادي في المملكة.**

للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي لتقدير أثر الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتم استخدام سلسلة زمنية سنوية للبيانات خلال الفترة (1970-2023)، والصادرة عن البنك المركزي السعودي في التقرير السنوي لعام 2024، مع الاعتماد على البرنامج الإحصائيE-VIEWS.12.

متغيرات الدراسة:

LnGDP: **لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100)، ويُستخدم كمتغير تابع يعبر عن مستوى النمو الاقتصادي.**

LnTF: **لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) ، ويُستخدم كمتغير مستقل لقياس تأثير السياسات الضريبية على النمو الاقتصادي.**

المنهجية:

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل العلاقة بين المتغيرين باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression Model)**، وهو نموذج غير خطي يُعد مناسبًا لتحليل التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية الاقتصادية. يعتمد هذا النموذج على إدخال متغير عتبة** (Threshold Variable)**، ويُستخدم لتقسيم العينة إلى أنظمة جزئية أو فترات مختلفة بحسب القيم الحرجة لذلك المتغير، مما يسمح بالكشف عن التحولات في العلاقة بين المتغيرات عبر الزمن.**

يفترض النموذج أن العلاقة بين الإيرادات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي ليست ثابتة بل تتغير عند تجاوز مستوى معين من الإيرادات أو عند حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد، مثل الصدمات النفطية أو تبني إصلاحات

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

مالية. وبالتالي، فإن هذا النموذج يُمكّن الباحث من التعرف على مستويات العتبة التي تؤثر عندها السياسات الضريبية بشكل مختلف على النمو الاقتصادي، وهو ما يتماشى مع أهداف الدراسة لفهم تذبذبات الإيرادات غير النفطية وتأثيرها على الاقتصاد السعودي.

الخطوات المنهجية:

1. **اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغير المستقل باستخدام اختبار(ADF): ففي بداية المنهجية المتبعة في هذه الدراسة لابد من التأكد من استقرار سلاسل البيانات لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وللتأكد من ذلك كان من الضروري القيام بإجراء اختبارات جذر الوحدة** (Unit Roots test) **باستخدام اختبار** Augmented Dickey-Fuller (ADF) **وذلك لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها.**
2. **إجراء اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن** Johansen Cointegration test**: فبعد التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والتابعة (سواء كان الاستقرار حدث في المستوى أو حدث بعد أخذ الفرق الأول) نقوم باختبار وجود علاقة حقيقية (أي علاقة ليست زائفة) بين متغيرات الدراسة على عكس نماذج الإحصاء التقليدية، أي اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، وبين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010))، وذلك بإجراء اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسن** Johansen Cointegration test**.**
3. **اجراء اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي** Unit Root with break test**: وذلك لاختبار الاستقرار والسكون في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ولكن في ظل وجود انكسار هيكلي** Unit Root with break test**، وعادة ما يتم استخدام اختبار ديكي فولر** (ADF) **أو اختبار فيلبس بيرون** (PP) **للتأكد من خلو السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من جذر الوحدة في ظل وجود انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية.**
4. **إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة** Threshold Regression test**: بعد الخطوة السابقة التي تثبت وجود انكسارات هيكلية في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نقوم بإجراء اختبار نموذج انحدار العتبة** Threshold Regression test**، الذي يشمل: أ- إجراء اختبار** F-statistic **التتابعي** (Bai-Perron)**: لتوصيف عدد العتبات في نموذج انحدار العتبة، ب- الحصول على مخرجات اختبار نموذج انحدار العتبة** Threshold Regression test**: للحصول على الأنظمة المختلفة الحاكمة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.**
5. **تقدير واستنتاج معلمات الأنظمة المحددة للعلاقة بين متغيرات الدراسة: من الاختبار السابق نقوم باستنتاج تأثيرات الأنظمة المحددة للعلاقة بين المتغير المستقل الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) وبين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010)).**

التحليل ونتائج الاختبارات التطبيقية:

1. **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغير المستقل باستخدام اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller(ADF):**

أ- بالنسبة للمتغير التابع(LnGDP): لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة((2010=100))، يتضح من الجدولين (3)،(4) أنه بإجراء اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP) في مستوياتها (أي قبل أخذ الفرق الأول) وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المطور(ADF)، وجد أن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-2.294439) أصغر من القيمة الحرجة Test critical values (-2.921175) وذلك عند مستوى معنوية 5٪، وهو ما يعني قبول فرض العدم H0 أي قبول عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع(LnGDP) لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) في مستوياتها، لكن بإعادة اختبار جذر الوحدة مرة أخرى بعد أخذ الفرق الأول لسلسلة بيانات المتغير(LnGDP)، نجد أن سلسلة بيانات المتغير أصبحت مستقرة، حيث نجد أن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-5.343856) أكبر من القيمة الحرجة Test critical values (-2.922449) وذلك عند مستوى معنوية 5٪، وهو ما يعني رفض فرضية العدم H0 أي رفض عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP)، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية للمتغير(LnGDP) أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

جدول(3) اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP) في مستوياتها

		t-Statistic	Prob.	* القرار
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.294439	0.1777	
Test critical values:	1% level	-3.568308		
	5% level	-2.921175		قبول فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12. (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

جدول(4) اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للمتغير(LnGDP) بعد أخذ الفرق الأول

		t-Statistic	Prob.	* القرار
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.343856	0.0000	
Test critical values:	1% level	-3.571310		رفض فرض العدم H0
	5% level	-2.922449		رفض فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12. (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

ب- بالنسبة للمتغير المستقل(LnTF): لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، يتضح من النتائج الواردة بالجدول(5)، عدم وجود جذر الوحدة لسلسلة بيانات المتغير(LnTF)، حيث إن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-3.680034) أكبر من القيمة الحرجة Test critical values (-2.921175) وذلك عند مستوى معنوية 5٪، وهو ما يعني رفض فرضية العدم H0 أي رفض عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير(LnTF) لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، وبالتالي فإن هذه السلسلة مستقرة في مستوياتها.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

جدول(5) اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للمتغير (LnTF) في مستوياتها

		t-Statistic	Prob.	القرار *
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.680034	0.0593	
Test critical values:	1% level	-3.568308		رفض فرض العدم H0
	5% level	-2.921175		رفض فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12. (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

2. اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration test:

بعد إجراء اختبارات الاستقرار والسكون على السلاسل الزمنية محل الدراسة أوضحت النتائج استقرار السلاسل الزمنية للبيانات في بعضها عند المستوى وفي بعضها الآخر بعد أخذ الفرق الأول، والآن نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك، للتأكد من وجود علاقة حقيقية(ليست علاقة زائفة) بين متغيرات الدراسة، وقد أوضحت النتائج الواردة بالجدول (6) في الاختبار الأول (اختبار الأثر Trace Test) وتحديدا في الصف الأول لهذا الاختبار رفض فرض العدم H_0 أي رفض عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (LnTF) (LnGDP),، حيث زادت القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic (26.67630)عن القيمة الحرجة Critical Value (15.49471)عند مستوى معنوية 5٪، وهو ما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (LnTF) (LnGDP),، كما أوضحت النتائج الواردة بالصف الثاني من الجدول(6) وجود معادلة واحدة تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وذلك عند مستوى معنوية 5٪.

كما أكدت نتائج الاختبار الثاني بالجدول(7) اختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue test) على وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية (5٪) حيث زادت القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار Max-Eigen Statistic (23.80900) عن القيمة الحرجة Critical Value (14.26460)، وأوضحت النتائج الواردة بالصف الثاني بالجدول(7) لهذا الاختبار وجود معادلة واحدة تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية 5٪. وعلى هذا تؤكد النتائج السابقة وجود علاقة توازنية حقيقية في الأجل الطويل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، وبين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وتتفق النتائج التطبيقية لدراستنا الراهنة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات التطبيقية السابقة؛ وبخاصة دراسة (Zahra, Abbas: 2022) التي هدفت إلى قياس أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في باكستان، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهجية التكامل المشترك (ARDL)، وأكدت نتائجها على وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، كما أكدت النتائج القياسية لهذه الدراسة وجود تأثير إيجابي كبير للإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي، حيث أكدت النتائج أن زيادة الإيرادات الضريبية بـ 1٪ تؤدي إلى زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي في باكستان بنسبة 0.12 ٪. كما تتفق نتائج دراستنا مع ما توصلت إليه دراسة Şen, H., Bulut-Çevik, Z. B., & Kaya, A. (2017). التي هدفت إلى تقدير فرضية (خلدون- لافر) (K-L) في تركيا، وقد استخدمت هذه الدراسة منهجية التكامل المشترك لـ جوهانسن Johansen Cointegration test، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وهو ما يؤكد على وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات بهذه

الدراسة، كما تتفق النتائج مع توصلت إليه دراسات تطبيقية مماثلة، مثل دراسة (Hsing ،1996) ودراسة (2012، Karas).

وتتفق أيضا نتائج دراستنا مع ما توصلت إليه دراسة (Austine, Nsima J, Umoffong: 2020) التي هدفت إلى قياس الأثر في الأجل الطويل لضريبة أرباح البترول وضريبة دخل الشركات على النمو الاقتصادي في نيجيريا ، وقد اعتمد ت هذه الدراسة على منهجية التكامل المشترك، وأكدت نتائج اختبار التكامل المشترك بها على وجود علاقة حقيقية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت النتائج أن متغيرات الدراسة المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بنسبة 94٪. وأخيرا تتفق النتائج مع نتائج دراسة (المصري، المومني،2019) التي هدفت إلى اختبار وتقدير أثر الضرائب المختلفة على النمو الاقتصادي بالأردن باستخدام منهجية التكامل المشترك، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة حقيقية بين متغيرات الدراسة، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي لضريبة الدخل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بينما يوجد أثر سلبي لضريبة المبيعات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

جدول(6) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، اختبار الأثر Trace Test

Series: GDP BCBC BCMP BCC IVM Lags interval (in first differences): 1 to 1					
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.	القرار*
None	0.384855	26.67630	15.49471	0.0007	رفض فرض العدم H0
At most 1	0.056837	2.867296	3.841466	0.0904	قبول فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12 (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

جدول(7) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalue test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.	* القرار
None	0.384855	23.80900	14.26460	0.0012	رفض فرض العدم H0
At most 1	0.056837	2.867296	3.841466	0.0904	قبول فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12 (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

3. اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي Unit Root with break test:

بعد التأكد من وجود علاقة حقيقية بين متغيرات الدراسة، نقوم الآن بإجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة ولكن في ظل وجود انكسار هيكلي Unit Root with break test، وعادة ما يتم استخدام اختبار ديكي فولر (ADF) أو اختبار فيليبس بيرون (PP) في التأكد من خلو السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي.

أ- بالنسبة للمتغير التابع(LnGDP): لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(2010=100)، يتضح من الجدولين (8)،(9) أنه بإجراء اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي Unit Root with break

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

test للسلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP) في مستوياتها (أي قبل أخذ الفرق الأول) وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المطور(ADF)، وجد أن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-4.177999) أصغر من القيمة الحرجة Test critical values (-4.443649) وذلك عند مستوى معنوية 5٪، وهو ما يعني قبول فرض العدم H_0 أي قبول عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع(LnGDP) لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مستوياتها، لكن بإعادة اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي مرة أخرى بعد أخذ الفرق الأول لسلسلة بيانات المتغير(LnGDP)، نجد أن سلسلة بيانات المتغير أصبحت مستقرة، حيث نجد أن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-6.476569) أكبر من القيمة الحرجة Test critical values (-4.443649) وذلك عند مستوى معنوية 5٪، وهو ما يعني رفض فرضية العدم H_0 أي رفض عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (LnGDP)، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية للمتغير(LnGDP) أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

جدول(8)اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي Unit Root with break test للمتغير (LnGDP) في مستوياتها

		t-Statistic	Prob.	*القرار
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.177999	0.1041	
Test critical values:	1% level	-4.949133		
	5% level	-4.443649		H0 قبول فرض العدم

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12. (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

جدول(9)اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي Unit Root with break test للمتغير(LnGDP) بعد أخذ الفرق الأول

		t-Statistic	Prob.	* القرار
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.476569	< 0.01	
Test critical values:	1% level	-4.949133		رفض فرض العدم H0
	5% level	-4.443649		رفض فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج. Eviews 12 (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

ب- بالنسبة للمتغير المستقل(LnTF)؛ لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، يتضح من النتائج الواردة بالجدول(10)، عدم وجود جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي Unit Root with break test لسلسلة بيانات المتغير(LnTF)، حيث إن قيمة Augmented Dickey-Fuller test statistic (-5.518098) أكبر من القيمة الحرجة Test critical values (-4.443649) وذلك عند مستوى معنوية 5٪، وهو ما يعني رفض فرضية العدم H_0 أي رفض عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير(LnTF) لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)، وبالتالي فهذه السلسلة مستقرة في مستوياتها.

جدول(10)اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي Unit Root with break test للمتغير (LnTF) في مستوياتها

		t-Statistic	Prob.	القرار *
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.518098	< 0.01	
Test critical values:	1% level	-4.949133		رفض فرض العدم H0
	5% level	-4.443649		رفض فرض العدم H0

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12. (*) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

4. إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test:

بعد أن أثبت اختبار جذر الوحدة وجود انكسارات هيكلية في سلاسل البيانات، سيكون من غير الطبيعي اللجوء لطريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير نموذج الدراسة. وبالتالي نأتي لخطوتنا الحالية في دراستنا التطبيقية وهي إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test وفقا لمنهجية هانسن (Hansen، 2000) وذلك لاختبار وقياس أثر الضرائب والرسوم على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (تقدير فرضية لافر) في المملكة العربية السعودية، وتكون إجراءات هذا الاختبار على النحو التالي:

أ- إجراء اختبار F-statistic التتابعي (Bai-Perron):

وفي هذا الإجراء يتم إظهار نتائج اختبار F-statistic التتابعي (Bai-Perron) لقيم العتبة Threshold كما في الجدول(11) والتي توضح رفض فرض العدم H0 بوجود عتبة واحدة في الصف الأول من الجدول، وقبول فرض العدم H0 بوجود عتبتين لانحدار العتبة Threshold Regression في الصف الثاني.

جدول (11) اختبار F-statistic التتابعي (Bai-Perron)
لتوصيف عدد العتبات في نموذج انحدار العتبة Threshold Regression Test

Sequential F-statistic determined thresholds:			1	القرار **
Threshold Test	F-statistic	Scaled F-statistic	Critical Value**	
0 vs. 1 *	17.77935	35.55870	11.47	رفض فرض العدم H0
1 vs. 2	3.305368	6.610737	12.95	قبول فرض العدم H0

* Significant at the 0.05 level ** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12. (**) القرار إعداد الباحثين وفقا للمخرجات

ب- الحصول على مخرجات اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test: وذلك للحصول على الأنظمة المختلفة الحاكمة للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك كما في الجدول(12)، حيث يتضح من هذا الجدول عدد الأنظمة التي تم الحصول عليها من إجراء اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test بين المتغير التابع: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) (LnGDP) وبين المتغير المستقل: لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) (LnTF)، وتؤكد نتائج الاختبار التطبيقية على وجود نظامين حاكمين للعلاقة بين متغيرات الدراسة الراهنة، ويمكن توضيح النتائج التطبيقية التي تم الحصول عليها من تقدير المعلمات بالنموذج على النحو التالي:

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

I. بالنسبة للنظام الأول (LNTF < 11.03957)؛ الذي تقل فيه قيمة لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) عن القيمة اللوغاريتمية (11.03957) والتي تساوي بالقيم العادية (62219). توضح النتائج القياسية أنه لو زادت قيمة الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) بنسبة 1٪ فإن قيمة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (LnGDP) ستزداد بـ (0.17 ٪)، كما يتضح من النتائج ارتفاع المعنوية في هذا النظام بقوة عند أقل من 1٪ (0.000).

II. بالنسبة للنظام الثاني (LNTF => 11.03957)؛ الذي تزيد فيه أو تساوي قيمة لوغاريتم الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) عن القيمة اللوغاريتمية (11.03957) والتي تساوي بالقيم العادية (62219). توضح النتائج القياسية أنه لو زادت قيمة الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) بنسبة 1٪ فإن قيمة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (LnGDP) ستزداد بـ (0.23 ٪)، كما يتضح من النتائج ارتفاع المعنوية في هذا النظام بشدة أيضًا وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1٪ (0.0028).

III. ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج وارتفاع جودته، حيث بلغت قيمة R-squared (83.6٪) بينما بلغت قيمة Adjusted R-squared (82.5٪)، كما بلغت قيمة إحصائية F-statistic (79.7)، وهو ما يثبت جودة النموذج وارتفاع قدرته التفسيرية.

IV. تؤكد النتائج بالنظامين الأثر الإيجابي الواضح للإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم) على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وهو ما يؤكد أن المملكة ما زالت في الجانب الصاعد من منحنى "خلدون-لافر" (الجانب المقبول من المنحنى).

جدول (12) اختبار نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test لتقدير معلمات أنظمة الإيرادات الحكومية غير النفطية (الضرائب والرسوم)

Dependent Variable: LNGDP				
Method: Discrete Threshold Regression				
Included observations: 51				
Selection: Trimming 0.15, , Sig. level 0.05				
Threshold variable: LNTF				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTF < 11.03957 -- 35 obs				
C	12.15416	0.261183	46.53505	0.0000
LNTF	0.174236	0.025740	6.768974	0.0000
11.03957 < = LNTF -- 16 obs				
C	11.87595	0.867311	13.69284	0.0000
LNTF	0.231912	0.073503	3.155144	0.0028
R-squared	0.835769	Mean dependent var		14.13020
Adjusted R-squared	0.825287	S.D. dependent var		0.408507
S.E. of regression	0.170751	Akaike info criterion		-0.622040
Sum squared resid	1.370322	Schwarz criterion		-0.470524
Log likelihood	19.86202	Hannan-Quinn criter.		-0.564141
F-statistic	79.72763	Durbin-Watson stat		0.572316
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

هذا ويمكن اختصار نتائج تقدير المعلمات المقدرة لانحدار لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) (LnGDP) على لوغاريتم الإيرادات العامة غير النفطية(الضرائب والرسوم) (LnTF)، باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test على النحو التالي:

Estimation Equation:

LNGDP = (LNTF<11.03957) * (C(1) + C(2) * LNTF) + (LNTF>=11.03957) * (C(3) + C(4) * LNTF)

Substituted Coefficients:

LNGDP = (LNTF<11.03957) * (12.1541561571 + 0.174236493514 * LNTF) + (LNTF>=11.03957) * (11.8759463904 + 0.231912242157 * LNTF)

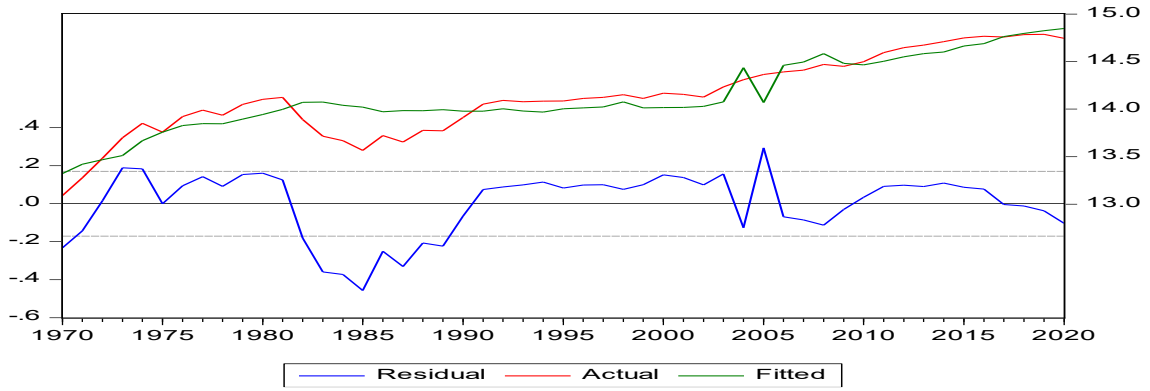

شكل (6) نموذج انحدار(LnGDP) على (LnTF) باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold Regression test

مخرجات برنامج Eviews 12.

يمكن تفسير النتائج الإيجابية لأثر الضرائب والرسوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

1. دور الحصيلة الضريبية في تمويل التنمية الاقتصادية :إن زيادة الإيرادات الضريبية تتيح للدولة القدرة على تمويل متطلبات تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة إذا تم توجيه هذه الحصيلة إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري (بدلاً من الإنفاق الجاري) في مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل المنشآت التعليمية، والمرافق الصحية، وطرق وجسور، ومحطات الطاقة الكهربائية، والصرف الصحي، فإن ذلك يسهم في تعزيز الإنتاجية العامة للاقتصاد الوطني. هذه العملية تتماشى مع مفهوم "مضاعف الميزانية المتوازنة" في الفكر الاقتصادي، الذي يشير إلى أن زيادة الضرائب والرسوم في هذه الحالة يمكن أن تؤثر إيجابًا على قيمة الدخل القومي.
2. تقليل فاتورة الواردات وتحفيز الإنتاج المحلي :زيادة الضرائب والرسوم قد تؤدي إلى تقليص الدخل المتاح للقطاع العائلي، مما يسهم في تقليل الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة. وفي حالة المملكة العربية السعودية، التي تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع مثل السيارات، والسلع الغذائية المحفوظة، والأجهزة الإلكترونية، والملابس الجاهزة، فإن ارتفاع الضرائب قد يحد من استهلاك هذه السلع، وبالتالي يقلل من قيمة فاتورة الاستيراد. هذا التوجه يمكن أن يساهم في تحسين قيمة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، حيث يحفز الإنتاج المحلي ويقلل من الاعتماد على الخارج.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

3. **الخلل الهيكلي في القاعدة الإنتاجية :رغم الفوائد المحتملة من زيادة الضرائب والرسوم، فإن المملكة تعاني من ضعف في القاعدة الإنتاجية والصناعية خارج القطاع النفطي. ومن المفترض أن زيادة الضرائب والرسوم قد تؤثر سلبًا على هذه القطاعات، حيث إن الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط الذي يعد المكون الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للدولة. هذا الخلل الهيكلي قد يجعل القطاعات غير النفطية أكثر عرضة للآثار السلبية لزيادة الضرائب، مما يعيق التنوع الاقتصادي المنشود.**

في النهاية، توضح هذه النتائج أهمية إدارة السياسة الضريبية بعناية لتحقيق توازن بين تحفيز النمو الاقتصادي وتمويل التنمية، مع ضرورة تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتعزيز التنوع الاقتصادي.

اهم النتائج للدراسة الحالية ومدى التوافق مع الدراسات السابقة:

1. **نتائج اختبار التكامل المشترك(Johansen Cointegration Test)**

أظهرت نتائج Trace Test**أن القيمة المحسوبة بلغت** 26.67630**، متجاوزة القيمة الحرجة** 15.49471 **عند مستوى معنوية** 5٪**، مما يعني رفض فرضية العدم ووجود تكامل مشترك طويل الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية** (LnTF) **والناتج المحلي الإجمالي**.(LnGDP) **نتائج** Maximum Eigenvalue Test **أكدت وجود معادلة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات، حيث تجاوزت القيمة المحسوبة** 23.80900 **القيمة الحرجة** 14.26460 **عند مستوى معنوية** 5.% **وبالتالي، تؤكد هذه النتائج على وجود علاقة توازنية حقيقية طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية غير النفطية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.**

2. **نتائج اختبار نموذج انحدار العتبة(Threshold Regression Test)**

كشفت النتائج عن نظامين حاكمين للعلاقة بين الإيرادات الحكومية غير النفطية (LnTF) **والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**:(LnGDP)

النظام الأول :عندما تقل الإيرادات عن 62,219 **مليون ريال**($LnTF < 11.03957$) **، تؤدي زيادة** 1٪ **في الإيرادات إلى نمو اقتصادي بنسبة** .0.17%

النظام الثاني :عندما تساوي أو تتجاوز الإيرادات 62,219 **مليون ريال**($LnTF \geq 11.03957$) **، تؤدي زيادة** 1٪ **في الإيرادات إلى نمو اقتصادي بنسبة** .0.23%

بلغت قدرة النموذج التفسيرية $R^2 = 83.6\%$ **و**$Adjusted\ R^2 = 82.5\%$**، مع قيمة** $F\text{-statistic} = 79.7$**، ما يدل على جودة النموذج وثبات النتائج عند مستوى معنوية** 1.%

3. **التفسير الاقتصادي للنتائج**

زيادة الإيرادات الضريبية تدعم تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، مما يحقق أثرًا مضاعفًا على النمو الاقتصادي.

زيادة الضرائب والرسوم تقلل من الاستهلاك الفردي للسلع المستوردة، مما يحسن الميزان التجاري ويخفض العجز الخارجي.

على الرغم من ضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية في المملكة، فإن النتائج تبين أن الضرائب والرسوم تؤثر إيجابًا على النمو، بما يعكس الوضع الحالي على الجانب الصاعد من منحنى "خلدون–لافر."

4. **اتفاق نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة:**

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات التطبيقية السابقة التي أثبتت وجود تأثير إيجابي للضرائب على النمو الاقتصادي. ففي القارة الأفريقية، توصلت دراسة Sukartini (2024) إلى أن الضرائب تسهم بشكل ملحوظ في تعزيز النمو. وفي السياق الآسيوي، أثبتته دراسة (Yossinomita, Y., Hodijah, S 2024). وفي باكستان تشير دراسة Zahra و (2022) إلى نتائج مماثلة، حيث بينت أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 2٪ تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي بنسبة 0.12٪. أما في نيجيريا، فقد وجدت دراسة Yahaya, K. A., & Bakare, T. O. (2018). و Bawa, A. (2022). أن التغير في ضريبة أرباح البترول وضريبة دخل الشركات يرتبط بزيادة النمو الاقتصادي بنسب متفاوتة.

وفي أوروبا، أكدت دراسة Wang Rousek 2021 و دراسة كل من Trabandt (2011) و Uhlig أن دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تقع على الجانب الصاعد من منحنى "خلدون–لافر"، وهو ما يعني وجود أثر موجب للضرائب على الناتج المحلي. وفي المملكة العربية السعودية، أكدت دراسة امتثال عبد الله الثميري. (2021) على نتائج مشابهة فيما يتعلق بضريبة الدخل.

هذه النتائج مجتمعة تعززما توصلت إليه الدراسة الحالية من أن المملكة ما تزال تقع على الجانب الصاعد من منحنى "خلدون–لافر."

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التطبيقية المهمة التي توصلت إليها هذه الدراسة، يوصي الباحثون بما يلي:

1. **تعزيز السياسات المالية لزيادة الإيرادات الضريبية:**

على السلطات المالية في المملكة العربية السعودية وضع سياسات وإجراءات ملزمة تهدف إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز النشاط الإنتاجي.

2. **إعادة هيكلة النظام الضريبي:**

مراجعة وتحسين الهيكل الضريبي الحالي بما يضمن زيادة الإيرادات دون التأثير سلبًا على النشاط الاقتصادي.

يمكن أن يشمل ذلك تبسيط القوانين الضريبية، وتحسين جمع الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي، وهو ما يحقق فعالية أكبر للنظام الضريبي ويزيد من حصيلته كما أظهرت نتائج الدراسة.

3. **تحسين الضرائب على السلع والخدمات الاستهلاكية:**

رفع معدلات ضريبة أرباح الشركات المستوردة للسلع الترفيهية والاستهلاكية غير الضرورية.

زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة غير الأساسية.

زيادة ضريبة الدخل على فئات الدخل المرتفع التي تتميز بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك، مما يحد من تأثير الضرائب على الاستهلاك العام ويزيد من الإيرادات.

4. **تعزيز الوعي الضريبي:**

نشر الوعي بأهمية الضرائب بين مختلف فئات المجتمع وقطاعات الاقتصاد، لا سيما القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي الخاص، لتشجيع الالتزام الضريبي وتحقيق أثر إيجابي أكبر على النمو الاقتصادي.

5. **توجيه الإيرادات الضريبية نحو الإنفاق الاستثماري:**

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

يجب أن تعاد زيادة الإيرادات الضريبية إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري، وليس الإنفاق الجاري، مثل مشاريع البنية التحتية، التعليم، والصحة.

هذا يضمن تحقيق أثر مضاعف على النمو الاقتصادي، ويمنع حدوث انكماش في الاقتصاد أو انخفاض في دخل الدولة التوازني نتيجة فرض الضرائب.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

الأصفر، ي. ف.، والصالحي، ع. ع. م. (2016). معدلات الضريبة وأثرها على الحصيلة الضريبية باستخدام منحنى لافر (Laffer): دراسة تحليلية على النظام الضريبي في ليبيا خلال الفترة 1990–2015. *مجلة جامعة الزيتونة*، (20)، 112-133.

البرماوي، أ. م. الس. (2021). أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression). *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 22(2)، 231-264.

الثميري، أ. ع. (2021). الآثار الاقتصادية المتوقعة لضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للاقتصاد الكلي. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، (21)5، 22-48.

السليمي، إ. أ. ع. (2019). القيمة المضافة وانعكاسها على ترشيد الاستهلاك الأسري. *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (7)، 100-130.

محمود، ح. أ. م. (2020). اختبار فرضية منحنى لافر في مصر باستخدام منهجية Threshold Regression. *مجلة البحوث المالية والتجارية*،21(3)، 301-329.

المصري، س. ع.، والمومني، ر. ع. (2019). أثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تحليلية قياسية (1980–2016) (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

المراجع الإنجليزية:

Albishi, G. A., et al. (2020). The value-added tax (VAT): Effects on Saudi economy in the light of the Saudi Vision 2030. *Journal of Scientific Research in Science and Technology (IJSRST),* 7(2), 201–214. https://doi.org/10.32628/IJSRST1207229

Al-Tarawneh, A., Khataybeh, M., & Alkhawaldeh, S. (2020). Impact of taxation on economic growth in an emerging country. *International Journal of Business and Economics Research,* 9(2), 73–77.

Bawa, A. (2022). Effects of petroleum profit tax and company income tax on economic growth in Nigeria. *Jalingo Journal of Social and Management Sciences,* 4(2), 314–327.

Ferreira-Lopes, A., Martins, L. F., & Espanhol, R. (2020). The relationship between tax rates and tax revenues in eurozone member countries: Exploring the Laffer curve. *Accounting and Management Information Systems,* 19(2), 252–282.

Hsing, Y. (1996). Estimating the Laffer curve and policy implications. *Journal of Socio-Economics,* 25(3), 395–401.

Karas, M. (2012). Tax rate to maximize the revenue: Laffer curve for the Czech Republic. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis,* 20, 189–194.

Kessy, M., & Sukartini, N. M. (2024). Impacts of taxation on economic growth in Africa in 2008–2018: Panel data analysis. *Journal of Developing Economies (JDE),* 8(2), 244–260. https://doi.org/10.20473/jde.v8i2.43290

Mohammed, D. (2025). The impact of public expenditure and tax pressure on foreign direct investment in Algeria during the period 1997–2023. *Journal of North African Economies,* 21(38), 21–38.

Sakina, M. (2021). Tax pressure and litigation: What impact on the national economy? *Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review,* 14(1), 676–689.

Şen, H., Bulut-Çevik, Z. B., & Kaya, A. (2017). The Khaldûn-Laffer curve revisited: A personal income tax-based analysis for Turkey. *[Journal details missing].*

Tavor, T., Gonen, L. D., & Spiegel, U. (2021). Reservations on the classical Laffer curve. *The Review of Austrian Economics,* 34, 479–493.

Tavor, T., Gonen, L. D., & Spiegel, U. (2022). The double-peaked shape of the Laffer curve in the case of the inverted S-shaped labor supply curve. *Mathematics,* 10(6), 858.

Trabandt, M., & Uhlig, H. (2011). The Laffer curve revisited. *Journal of Monetary Economics,* 58(4), 305–327.

Wang, L., Rousek, P., & Haskova, S. (2021). Laffer curve: A comparative study across the V4 (Visegrad) countries. *Entrepreneurship and Sustainability Issues,* 9(2), 28. https://doi.org/10.9770/jesi

Yahaya, K. A., & Bakare, T. O. (2018). Effect of petroleum profit tax and companies income tax on economic growth in Nigeria. *Journal of Public Administration, Finance and Law,* 13(1), 100–121.

Yossinomita, Y., & Hodijah, S. (2024). Determining the future direction and amount of tax revenue in Indonesia using an error correction model (ECM). *Economics/Ekonomika,* 103(1), 56–77. https://doi.org/10.15388/Ekon.2024.103.1.4

https://doi.org/10.20428/jss.v31i8.3308

Zahra, K. A., Abbas, M. S., & Aurmaghan, M. (2022). Tax revenue, development spending and economic growth: A case study of Pakistan. *Journal of Contemporary Macroeconomic Issues,* 2(1), 38–46.